

الوضع اليمني
الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والمهاجرين

يناير/كانون الثاني- ديسمبر/كانون الأول 2016



نوفمبر/تشرين الثاني
2015

صورة الغلاف:
12 أغسطس/أب 2015- موظفو المنظمة الدولية للهجرة في أوبوك (جيبوتي) يستقبلون مهاجرين نزلوا للتو من القارب المستأجر من المنظمة الدولية للهجرة والذي نقلهم من
الحديدة، اليمن. © IOM Djibouti

لمحة عامة استراتيجية

يناير/كانون الثاني- ديسمبر/كانون الأول 2016	الفترة
75,778 شخصاً حتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 في جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان (90,880 في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان)	عدد السكان حالياً
163,980	عدد السكان المخطط له
اللاجئون والمهاجرون والعائدون الفارون من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان والمجتمعات المضيفة	المستفيدون المستهدفون
94,130,731 دولاراً أميركياً	المتطلبات المالية
*9	عدد الشركاء

* بينما تشارك 9 وكالات في هذا النداء، يقدم 48 شريكاً الحماية والمساعدة للاجئين والمهاجرين والعائدين الفارين من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان.

<http://data.unhcr.org/yemen/regional>

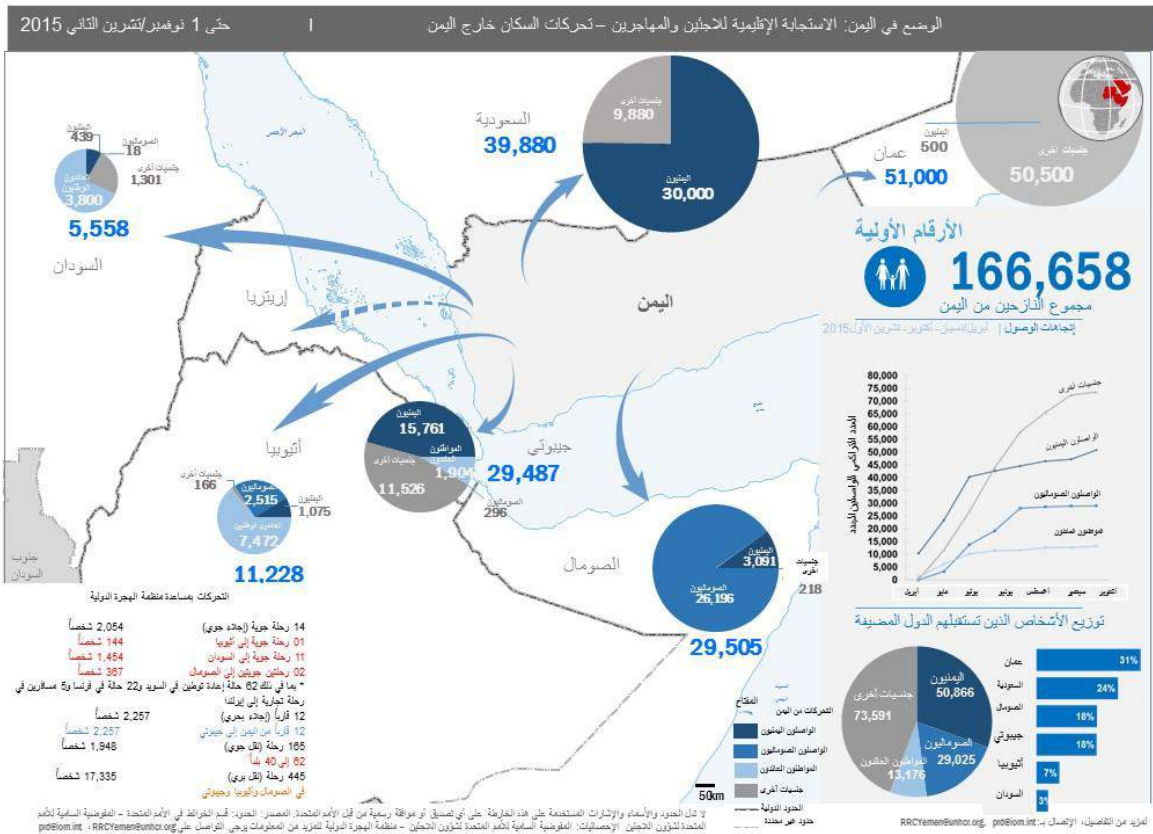
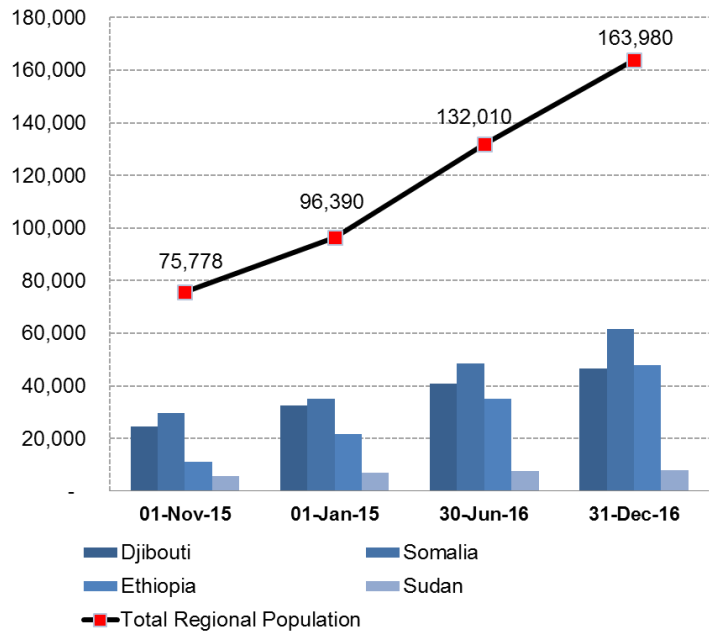
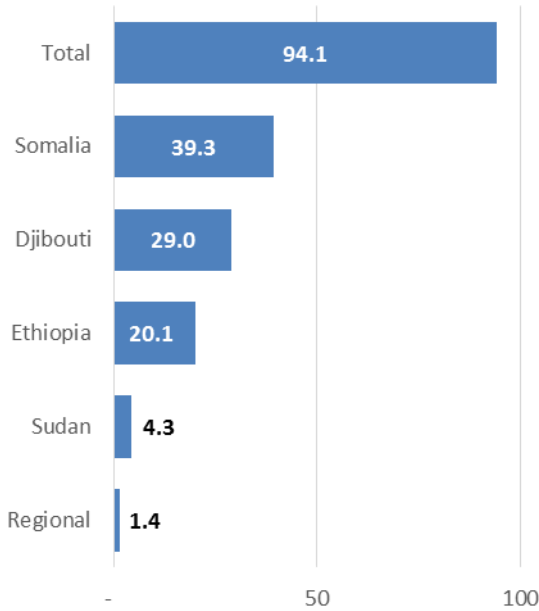
5.....	لوحة بيانات الاستجابة الإقليمية
6.....	لمحة عامة استراتيجية وإقليمية
6.....	المقدمة
9.....	الحماية الإقليمية والاحتياجات الإنسانية والأهداف
13.....	الإنجازات حتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني
15.....	متطلبات الميزانية (بالدولار الأميركي)

لوحة بيانات الاستجابة الإقليمية

USD **94.1 million** (Jan-Dec 2016)

Population Trends

Requirements (in millions USD)



المقدمة

استمر تدهور الوضع في اليمن منذ تصاعد القتال في أواخر شهر مارس/آذار 2015. وكان لانعدام الأمن وأعمال العنف تأثير سلبي كبير على حياة المدنيين ما أدى إلى حدوث موجات نزوح داخلية واسعة النطاق وتحركات عابرة للحدود. ويقدر الشركاء حالياً أن 21.1 مليون شخص - 80 في المئة من السكان - بحاجة إلى بعض أشكال المساعدة أو الحماية الإنسانية. وحتى 14 أكتوبر/تشرين الأول 2015، بلغ عدد النازحين داخلياً في اليمن 2.3 مليون شخص، وإلى جانب النزوح الداخلي، كان اللاجئون والمهاجرون اليمنيون يفرون من البلاد بأعداد كبيرة. وحتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني، أشارت التقارير إلى وصول حوالي 166,658 وافداً من اليمن إلى دول منطقة الخليج، بالإضافة إلى الشرق ومنطقة القرن الإفريقي. ومن بينهم، وصل 75,748 شخصاً إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان هرباً من الأزمة في اليمن.

معظم اليمنيين الذين فروا إلى منطقة القرن الإفريقي وصلوا إلى جيبوتي. وحتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني، وصل حوالي 15,761 يمينياً إلى جيبوتي منذ تصاعد الاعتداءات في مارس/آذار 2015. ويُتوقع أن يفر حوالي 14,000 شخص من اليمن إلى جيبوتي في عام 2016، ليصل مجموع اليمنيين والصوماليين ومواطني دول أخرى إلى 46,530 مع حلول نهاية عام 2016. ويعتبر كل من موقع جيبوتي القريب من اليمن، والروابط الثقافية والاجتماعية واللغوية الوثيقة، وسياسة الباب المفتوح التي تتبعها حكومة جيبوتي، عوامل مهمة للتوجه إلى جيبوتي. ولكن الظروف المناخية القاسية، خصوصاً في *أوبوك* ومخيم *"مركزي"* للاجئين، وتكاليف المعيشة المرتفعة في المدينة، قد تشكل عائقاً أمام بعض اليمنيين. وفي ما يتعلق بتفصيل نوع الجنس، 63 في المئة من الوافدين هم رجال تفوق أعمارهم الـ 18 عاماً، و25 في المئة نساء، و38 في المئة أطفال. وأوضح بعض الرجال أنهم يفرون لأسباب أمنية، وتجنباً للتجنيد القسري؛ وآخرون خسروا مصدر دخلهم في اليمن وهم يأملون إيجاد فرصة جديدة في جيبوتي من أجل إعالة أسرهم في اليمن.

يعيش اليوم 2,800 شخص في مخيم مركزي. ويُتوقع أن يستمر عدد سكان المخيم بالارتفاع، وذلك ليس فقط باللاجئين اليمنيين الوافدين من اليمن، إنما أيضاً باللاجئين اليمنيين الذين يعيشون حالياً في مدينة *أوبوك* والذين لا يستطيعون تأمين معيشتهم في المدينة. وقد اعتمدت حكومة جيبوتي مؤخراً سياسة جديدة تسمح لليمنيين بالإقامة في المناطق الحضرية. لكن تكاليف المعيشة في مدينة جيبوتي باهظة بالنسبة إلى العديد من اليمنيين، وعليه، قد يختارون البقاء في مخيم مركزي في *أوبوك*، أو العودة إليه. واحتياجات اللاجئين سواء في المناطق الحضرية أو المخيم هائلة، وتشمل الصحة والغذاء والمأوى والاعتماد على الذات والمواد غير الغذائية والحماية.

معظم الصوماليين الذين فروا من اليمن، والذين كان معترفاً بهم كلاجئين في اليمن، وصلوا إلى الصومال. في الواقع، كان يوجد قبل الأزمة 1257,645 لاجئاً معترفاً بهم في إطار الحماية الدولية في اليمن. ويعيش اللاجئون الصوماليون حالياً في ظروف متداعية سواء في المناطق الحضرية أو في مخيم خرز وهو المخيم الوحيد للاجئين في اليمن. ويُجبر اللاجئون الصوماليون في اليمن على اتخاذ قرار صعب بالعودة إلى الصومال على الرغم من مخاطر الحماية ذات الصلة. ومنذ تصاعد الأزمة، وصل 29,505 أشخاص (89 في المئة صوماليون؛ عشرة في المئة يمنيون؛ وواحد في المئة من جنسيات أخرى) إلى الصومال هرباً من الصراع في اليمن. وتطرح مسألة إعادة إدماج العائدين الصوماليين تحديات إضافية إذ إن الصراع المنتشر والنزاع السياسي أثرا سلباً على البنى التحتية الأساسية وأديا إلى حرمان أكثر من ثلاثة أرباع السكان من الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الصحة العامة الملائمة والمياه الصالحة للشرب.

بعد أن بلغ عدد الصوماليين الوافدين إلى الصومال ذروته في الأشهر الثلاثة الأولى من تصاعد الأزمة في اليمن، انخفض عدد الوافدين منذ أغسطس/آب 2015 بشكل كبير. وتشير التقارير إلى أن الوضع في جنوب اليمن، خصوصاً في عدن، ساهم في اتخاذ الصوماليين قرار بالترتيب قبل المضي في رحلة مكلفة ومحفوفة بالمخاطر إلى الصومال. وفي الواقع، قد يكون وجود قوات التحالف ووصول سفن محملة بالمساعدات الإنسانية منذ منتصف أغسطس/آب، قد ساهما في حالة *"الانتظار لرؤية ما سيحدث"* هذه.

في إثيوبيا، تعترف الحكومة باليمنيين كلاجئين ميدنياً بعد القيام بإجراءات فحص الجنسية والتسجيل. ولا يستطيع الواصلون عبر جيجيغا، على الحدود مع الصومال، الحصول على المساعدة من المفوضية قبل أن تسجلهم إدارة شؤون اللاجئين والعائدين. ويزيد التأخير الدائم

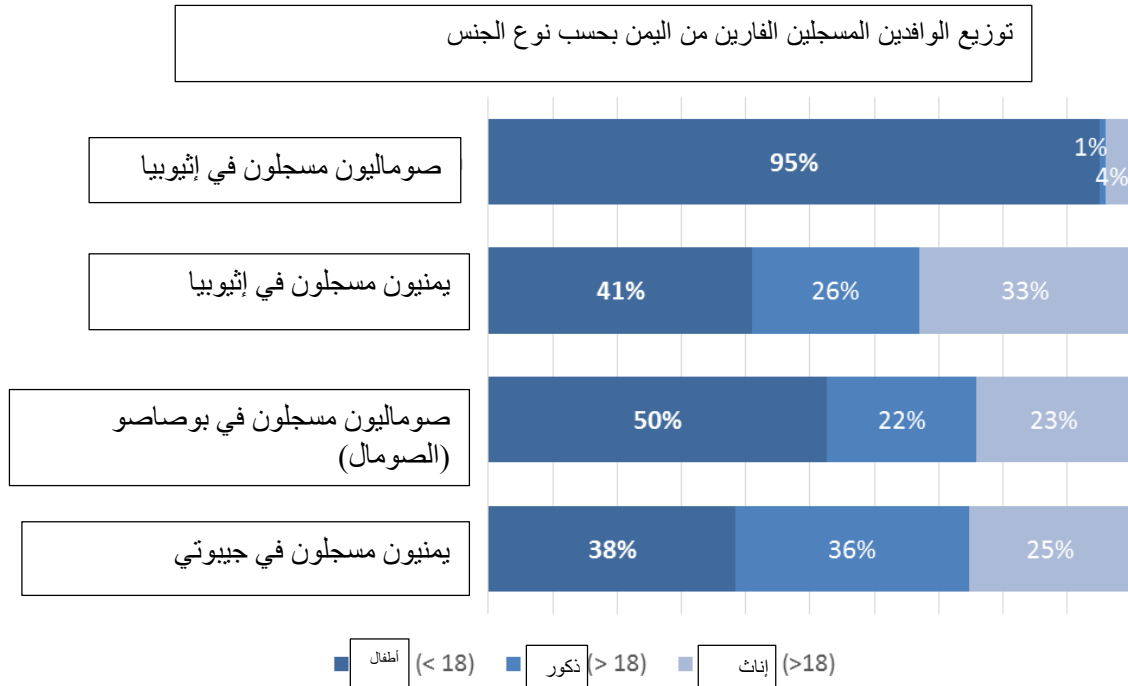
¹ حتى يناير/كانون الثاني 2015: 244,204 لاجئين صوماليين؛ 5934 لاجئاً إثيوبياً؛ 3391 لاجئاً عراقياً؛ و4116 من جنسيات أخرى.

من مشقة الظروف المعيشية. ويمكن للاجئين اليمنيين أن يعيشوا في المناطق الحضرية، وتلك ميزة لا يحظى بها الصوماليون. وتواجه إثيوبيا كذلك أزمة انعدام الأمن الغذائي.

قد يساهم كل من سياسة الباب المفتوح وسياسة الحكومة الصومالية التي تنص على معاملة اليمنيين كإخوة وأخوات في تمكين اليمنيين من العمل والتنقل بحرية، ولكنه قد يحرمهم من المساعدات الممنوحة للاجئين من جنسيات أخرى.

في السودان وإثيوبيا على حد سواء، يأتي اليمنيون وبعض الصوماليين عبر جيبوتي أو الصومال وهو يأملون إيجاد فرص أفضل في هذين البلدين. والمضي قدماً نحو وجهة أخرى ما زال احتمالاً قائماً.

يعرض الرسم البياني أدناه توزيع الوافدين المسجلين الفارين إلى منطقة القرن الإفريقي بحسب نوع الجنس:



أدرج كل من التوزيع بحسب نوع الجنس والحاجة إلى تحديد سمات الوافدين الجدد لاعتبارات الحماية في الفصول القطرية.

تستضيف دول الخليج عدداً كبيراً من اليمنيين الذين يقيمون ويعملون فيها عبر قنوات هجرة مختلفة أو يقيمون فيها بشكل غير نظامي. ومع تصاعد الصراع في اليمن، سُمح لمعظم اليمنيين بالبقاء في الموقع. وقدمت المملكة العربية السعودية تأشيرات دخول لمدة ستة أشهر إلى أكثر من 465,000 يمني لتنظيم إقامتهم في البلاد، ما سمح لليمنيين بالحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والوصول إلى سوق العمل. وحتى الآن، كانت معظم دول مجلس التعاون الخليجي متساهلة إلى حد كبير بشأن تجاوز مدة الإقامة، في حين فرض على الوافدين الجدد إجراءات دخول أكثر تقييداً.

حين تصاعدت أعمال العنف في اليمن، تم إيلاء اهتمام خاص للحدود اليمنية السعودية لإجلاء حوالي 10,000 شخص من مواطني بلدان ثالثة. ومُنح السوريون والفلسطينيون المقيمون في اليمن تأشيرات دخول طارئة. وسمحت سلطنة عُمان بدخول الأشخاص الذين لهم روابط عائلية في أراضيها، وعبور مواطني البلدان الثالثة. وأفادت سلطنة عُمان أن أكثر من 51,000 مواطن من بلدان ثالثة قد عبروا أراضيها منذ مارس/آذار 2015. ومع استمرار تدهور الوضع في اليمن، ستشدد المفوضية بشكل أكبر على احتياجات الحماية للأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية بما في ذلك الوصول إلى الأراضي. وسيتم تعزيز جهود حشد الدعم مثل إقامة شركات مع منظمات وطنية وفاعلة وإطلاق أنشطة توعية وتعلم لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على التحمل من أجل الحفاظ على نطاق الحماية، إن لم يكن توسيعه.

واستجابةً للأزمة الحالية، أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي تضامناً لدعم النازحين داخلياً واللاجئين اليمنيين، خصوصاً في منطقة القرن الإفريقي. وقد قدمت المملكة العربية السعودية، من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، المساعدة لليمنيين عبر توفير وإعادة تأهيل المأوى الطارئة والمراكز الجماعية، وتوزيع لوازم الإغاثة الأساسية، وإنشاء عيادتين في مخيم أوبوك في جيبوتي. كذلك، قدمت قطر عبر جمعية الهلال الأحمر القطري وغيرها من المنظمات غير الحكومية، المساعدة في جيبوتي، فضلاً عن إعادة تأهيل مركز صحي وتزويد اللاجئين بوحدة سكنية. بالإضافة إلى ذلك، دعمت جمعية الهلال الأحمر البحريني الاحتياجات الإنسانية في جيبوتي والصومال.

تصبح الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في منطقة القرن الإفريقي أكثر تنظيماً، ويُقدّم المزيد من المساعدات في الصومال وجيبوتي. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي كل من الصراع الذي طال أمده في اليمن والبنية العشائرية في الصومال والعقبات التي تمنع اليمنيين من الفرار إلى دول مجاورة أخرى، إلى تدفق المزيد من اليمنيين ومواطني دول أخرى إلى جيبوتي مقارنةً بالأشهر السابقة. وعلى الأرجح، سيبقى الصوماليون يشكلون غالبية الوافدين إلى بوماسو وبربرة.

وعلى الرغم من الأزمة الراهنة، ما زال المهاجرون واللاجئون من إريتريا وإثيوبيا والصومال يذهبون في رحلات غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر من القرن الإفريقي إلى اليمن. وتشمل أسباب الهجرة في القرن الإفريقي عوامل سياسية وديموغرافية واقتصادية وبيئية واجتماعية، فضلاً عن الصراعات والمشاكل الأمنية. وعلى الرغم من بعض المكاسب الاقتصادية، ينتشر الفقر على نطاق واسع في المنطقة وتوزع منافع النمو الاقتصادي بشكل غير عادل. وتساهم المخاوف البيئية لا سيما التغير المناخي والتدهور البيئي في نشوب الصراع والتنافس على الموارد. ويتم تسهيل الهجرة من خلال شبكات الاتجار والتهرب التي تقدم خدماتها بشكل ناشط إلى المهاجرين، هذا بالإضافة إلى ضعف الحوكمة وإدارة الحدود. ويتسم وضع الهجرة المختلطة في منطقة القرن الإفريقي بالمخاطر العالية وأعمال الاعتداء الموثقة والوفيات برأ أو بحراً. ويختار عدد كبير من المهاجرين الانتقال بين البلدان بهذه الطريقة، على الرغم من معرفتهم بالمخاطر.

استجابةً لتدفقات الأشخاص الفارين من الصراع في اليمن، أطلق الناشطون الإنسانيون في الصومال وجيبوتي على التوالي نداءً مشتركاً بين الوكالات (خطة استجابة جيبوتي للأزمة اليمنية؛ خطة الاستجابة الصومالية للأزمة اليمنية) في مارس/أذار 2015 للفترة الممتدة بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول 2015 من أجل تلبية احتياجات المساعدة والحماية للأشخاص الفارين من اليمن. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أطلقت خطة إقليمية مشتركة بين الوكالات للاستجابة للاجئين والمهاجرين تغطي احتياجات الأشخاص الفارين من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان للأشهر الثلاثة التالية. وخطة الاستجابة لا تشمل الأشخاص المسافرين إلى اليمن.

من أجل الاستمرار في تلبية احتياجات الأشخاص الفارين من اليمن في البلدان المستقبلية، تجمع هذه الخطة بين الخطط القطرية في كل من جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان على التوالي في خطة استجابة إقليمية للاجئين والمهاجرين لعام 2016 تقودها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وتغطي خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين متطلبات توفير الحماية والمساعدة للأشخاص الفارين من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان في عام 2016. وفي حين تم التركيز أعلاه على وضع اليمنيين الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لا تغطي هذه الخطة دول الخليج والاحتياجات تغطيها البلدان المضيفة.

السكان المستفيدون (بمن فيهم الوافدون اليمنيون والوافدون الصوماليون ومواطنو الدول الثالثة والمواطنون العائدون والمجتمع المضيف)

العدد الحالي (1 نوفمبر/تشرين الثاني 2015)	العدد التخطيطي 2016 (31 ديسمبر/كانون الأول 2016)	
29,487	46,530	جيبوتي
11,228	48,000	إثيوبيا
29,505	61,600	الصومال
5,558	7,850	السودان
75,778	163,980	إجمالي عدد السكان
90,880		المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان*
		دول أخرى**

* للمعلومات فقط وليس جزءاً من هذه الخطة.

** تدرك المفوضية أن 142 يمينياً على الأقل وصلوا إلى اليونان وإيطاليا وإسبانيا حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2015. وليس من السهل الحصول على إحصاءات عن المواطنين اليمينيين السابقين، لاجئين أو مهاجرين، الذين وصلوا إلى أوروبا. وكشف تقييم تشاركي أجري مع اليمينيين في أديس أبابا عن اهتمام ومعرفة واسعة النطاق بطرق التهريب وإجراءات اللجوء في أوروبا. كان هناك 424 يمينياً مسجلين لدى المفوضية في المغرب في عام 2015، و1,526 يمينياً مسجلين لدى المفوضية ودخلوا إلى الأردن في عام 2015، و1,003 أشخاص مسجلين لدى المفوضية في مصر في عام 2015.

الحماية الإقليمية والاحتياجات الإنسانية والأهداف

إن احتياجات الأشخاص الفارين نتيجة الأزمة اليمينية كثيرة. ويصل الأفراد الوافدون إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان منهكين ومحبطين بعد إضفاء ساعات أو أيام من السفر عن طريق البحر، وفي بعض الحالات يضطرون أيضاً إلى عبور مسافات إضافية براً. ويصل الكثيرون مع القليل من الأغراض الشخصية أو من دون أي شيء، ويكونون بحاجة ماسة إلى الطعام والمياه والمأوى والرعاية الصحية الطارئة. وبالتالي، إن الاستجابة الأكثر إلحاحاً هي تلبية احتياجاتهم الأساسية وتسجيلهم وتوفير الوثائق لهم من أجل تمكينهم من الحصول على الخدمات الأساسية وعيش حياة كريمة.

ومن بين الأشخاص الذين لديهم النية بمغادرة اليمن، يفتقر البعض إلى السبل من أجل الوصول إلى نقاط المغادرة أو يواجهون صعوبات داخل اليمن للوصول إلى الشواطئ أو لا يستطيعون توفير ثمن الرحلة. ويتردد آخرون، وتحديداً اللاجئون الصوماليون، في العودة إلى ديارهم بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الخطيرة في مناطق الأصل في الصومال. ويدفع الوضع بعدد كبير منهم إلى الذهاب في رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر. وقامت المنظمة الدولية للهجرة بإجلاء الأشخاص الأكثر ضعفاً عن طريق البحر والجو.

يتعامل خفر السواحل في كل من الصومال وجيبوتي مع أعداد هائلة من الوافدين وهو بحاجة إلى المزيد من الدعم لتعزيز قدرته على إنقاذ الأشخاص في البحر الذين غالباً ما يقومون برحلات بحرية عالية الخطورة. ويقوم كل من بعثة EUCAP Nestor التابعة للاتحاد الأوروبي، وهي بعثة مدنية لبناء القدرات الأمنية في البحر، والمنظمة الدولية للهجرة بتعزيز قدرات البلدان في المنطقة وتقديم التدريب الإضافي. وتتطلب تحركات المهاجرين المتزايدة في البحر استراتيجية جديدة لتطوير اقتراحات المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية في ما يتعلق باستراتيجية العمل في خليج عدن (استراتيجية خليج عدن، أنظر أدناه).

معظم الأشخاص الفارين من اليمن قادرون على الوصول إلى الأراضي. وعلى الرغم من ذلك، ثمة مخاوف على صعيد الحماية كالفقود التي تفرضها بعض البلدان على تحركاتهم عند وصولهم والحاجة إلى وصي للتمكن من دخول بعض البلدان. كذلك، فإن بعض اللاجئين والمهاجرين يعيشون في مأوى غير ملائمة في الموانئ في المنطقة. وتستمر المفوضية في الدعوة إلى إتاحة حرية التحرك ودعم سياستها حول بدائل المخيمات. وستزيد المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة أيضاً مساعيها وأنشطة التوعية والتعلم للحفاظ على مستوى التحمل الذي أظهره المجتمع المحلي المضيف.

مع تحديث مراكز الاستقبال في البلدان المجاورة، يتعين أن تصبح هذه المراكز قادرة على تلبية أنشطة الحماية الرئيسية المختلفة بما في ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي. ويعتبر تسهيل الروابط مع العائلات أمر ضرورياً، وفي هذا السياق، إن العمل الذي أنجزه مثلاً الهلال الأحمر في جيبوتي لتعقب العائلات يعد دعماً أساسياً على صعيد الحماية. ومن الضروري أيضاً تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص الذين يواجهون مخاطر حماية مثل ضحايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والاتجار، والأطفال المفصولين عن ذويهم وغير المصحوبين.

وقد تم تحديد التعليم والترفيه والدعم النفسي والرياضة ودورات التدريب المهني خلال تقييم تشاركي لمعالجة مستوى الإجهاد المرتفع لدى الأطفال، وفقدان الحياة الطبيعية، والظروف المعيشية الصعبة لسكان المخيم، والمناخ، وفقدان بيئتهم الوقائية. وتم تحديد المصالح الفضلى للقاصرين غير المصحوبين. ولم يُبلغ عن أي حالة زواج أطفال في مخيم أوبوك في جيبوتي.

يرفض آلاف اليمينيين أن يتم تسجيلهم لدى المفوضية، وبخاصة في جيبوتي، وذلك إما خوفاً من فقدان حرية التنقل أو من إجبارهم على العودة قسراً. وفي المقابل، يواجه عدد كبير منهم مصاعب الحياة في المراكز الحضرية حيث يعيشون في ظروف مزرية، ويحيون حياة غير مستقرة من دون مسكن لائق، ويعيشون على هامش المجتمع من دون وثائق، ومن دون الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والعمل. عدد كبير منهم لا تعرفهم المفوضية، ما يعرضهم إلى مزيد من المخاطر والضعف. وهناك حاجة إلى تلبية احتياجاتهم على صعيد الحماية والمساعدة كجزء من برنامج حضري لضمان إقامتهم بكرامة. وعلى الرغم من ذلك، يصعب الوصول إلى المستفيدين، إما لأن الحكومات لا تريد من المفوضية تسجيل أولئك الموجودين في المدينة، أو بسبب اعتبارات أمنية.

يجب إطلاق حملات توعية لتوفير المعلومات إلى اليمنيين والمهاجرين عن المساعدة التي تقدمها الوكالات من أجل أن يتخذوا قراراً واعياً وأن لا يُضللوا ويعودوا إلى اليمن في أول رحلة أو يفكروا في طرق أخرى محفوفة بالمخاطر. وتوصي المفوضية بأن تمتنع الدول عن إعادة المواطنين والمقيمين بصفة اعتيادية إلى اليمن قسراً.

يتم التسجيل في بلدان مختلفة، إلا أنه يتعين ضبط النظام. كذلك، ثمة حاجة إلى المزيد من التواصل والمراجعة المزدوجة للبيانات مع اليمن والدول المضيفة للتمكن أيضاً من الكشف عن التحركات الثانوية.

وفي حين أن بعض اللاجئين والعائدين والمهاجرين لديهم بعض الروابط العائلية في البلد المستقبل ويمكنهم الاعتماد على دعم أقاربهم، يفتقر عدد كبير إلى الوسائل اللازمة لإعالة أنفسهم. ويعتبر توفير سبل كسب العيش وفرص العمل لضمان الاكتفاء الذاتي إلى حين إيجاد حلول دائمة، حاجة أساسية أيضاً يجب تطويرها على المستوى الإقليمي لتشمل الاعتماد على الذات والصمود والتطور.

تحتاج المجتمعات المضيفة في البلدان المستقبلية إلى الدعم أيضاً لأن عدد القادمين من اليمن وضع عبئاً ثقيلاً على الموارد والخدمات القائمة التي هي مستنزفة أصلاً. وهناك حاجة إلى دعم الوافدين الجدد والمجتمعات المضيفة في الوقت المناسب للتخفيف من الزيادات المحتملة في أسعار المواد الغذائية واستغلال الموارد المحدودة. وقد صُممت الاستجابة لتأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمعات المضيفة ولتعزيز المنشآت والخدمات القائمة حيثما كان ذلك ممكناً.

بعد المصادقة الرسمية على اقتراحات المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية لاستراتيجية العمل في خليج عدن والبحر الأحمر، وإبلاء تركيز خاص على وضع اليمن، وافقت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة على العمل معاً من أجل ضمان اتفاق الحكومات على تنفيذ الاستراتيجية لتوفير الحماية في البحر.

تعد التحركات الحالية للاجئين والعائدين والمهاجرين الفارين من اليمن إحدى الحالات القليلة لتحركات من هذا النوع نحو الشرق والقرن الإفريقي. وإن لم يتم توفير الحماية والمساعدة والمعلومات، لن يكون بالإمكان تجنب تحركات ثانوية إضافية نحو بلدان الشمال، بما في ذلك أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد يتم التشجيع على التحركات الثانوية من خلال شبكات التهريب والاتجار التي أنشئت على طول طرق شمال إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. ويسلط ذلك الضوء على الضرورة الملحة لمعالجة الأزمة الإنسانية بطريقة شاملة من أجل تجنب الحاجة إلى التحركات الثانوية ودعم المجتمعات المضيفة منعاً لمزيد من عدم الاستقرار في منطقة هشة. وبعبارة أخرى، إن معالجة الأزمات بطريقة إنسانية شاملة سيكون لها نتائج على صعيد الحماية.

الأهداف الإقليمية المتعلقة بالوضع في اليمن هي:

1. تمكّن اللاجئين والمهاجرين والعائدين الفارين من اليمن من التنقل بشكل آمن وإنساني والوصول إلى الأراضي واللجوء من خلال اعتماد نهج منظم وشامل ومنسق في المنطقة لتحديد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى الحماية والمساعدة.
2. حصول السكان المتضررين، لا سيما الفئات الضعيفة من السكان والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والأشخاص الذين يواجهون مخاطر على صعيد الحماية، على الحماية والمساعدة لدى وصولهم، بغض النظر عن صفتهم كمهاجرين، وتمتعهم بإقامة كريمة في البلاد مع حصولهم على الخدمات الأساسية وحرية التنقل.
3. حصول اللاجئين والمهاجرين والعائدين على حلول دائمة مثل تنظيم الإقامة، والعودة الطوعية وإعادة الإدماج، والاندماج المحلي، وإعادة التوطين للأشخاص الضعفاء الذين لديهم احتياجات خاصة على صعيد الحماية، فضلاً عن تعزيز خطط مرونة اليد العاملة.
4. تعزيز الشراكات (على المستويين الوطني والإقليمي) لمعالجة تعقيدات تدفقات الهجرة المختلطة وتعزيز الحوار والتعاون بين بلدان المصدر والعبور والمقصد، وكذلك دعم آليات التنسيق القائمة مع المنظمات والمبادرات الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، مجلس التعاون الخليجي، منظمة التعاون الإسلامي، عملية الخرطوم، إعلان صنعاء).

تعطى الأولوية لضمان حصول اللاجئين والمهاجرين والعائدين على مستويات كافية من الحماية والمساعدة لدى وصولهم إلى البلدان المستقبلية وأثناء سفرهم أيضاً. ويساهم كل من وجود فرق المفوضية أو المنظمة الدولية للهجرة أو الشركاء عند نقاط الوصول على طول الشاطئ وفي مراكز الاستقبال، والقيام برصد ميداني للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية (مادياً أو بواسطة الهواتف المحمولة عند وجود مشكلة في الوصول كما هو عليه الحال في الصومال)، ووجود خطوط ساخنة وصناديق شكاوى في مناطق معينة، في الحفاظ على تواصل وثيق مع المستفيدين، لفهم مخاوفهم وتقديم التعليقات المناسبة. يتم توسيع نطاق هذه الآليات في مختلف المناطق، وستساهم في ضمان المساءلة تجاه المتضررين والبقاء على تواصل معهم.

ويشمل ذلك ضمان الوصول إلى الأراضي والحصول على صفة اللجوء؛ وإجراء مسح لتحديد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية؛ ومنح الوثائق؛ وتوفير الخدمات الأساسية؛ والإرشاد؛ وخدمات الإحالة. ويتعين توفير الخدمات والحماية والحلول القائمة على المجتمع بشكل متساوٍ بين جميع فئات السكان.

ووفقاً للترتيبات المتفق عليها مع الحكومات المضيفة، سيتم تقديم الخدمات الأساسية للوافدين الجدد بما في ذلك المأوى المؤقت والمواد الغذائية والمواد غير الغذائية والرعاية الصحية. وستقوم المنظمات المعنية أيضاً بحشد الدعم لمزيد من الحقوق مثل حق الحصول على العمل، وحرية التنقل، واستمالة الاعتماد على الذات في انتظار تحديد الحلول. ووفقاً لسياسة المفوضية بشأن البدائل للمخيمات وسياسة اللجوء في المناطق الحضرية، سيستمر حشد الدعم للاجئين لمنحهم فرصة اختيار الإقامة خارج حدود المخيم والتمتع بحرية التنقل، مع تعزيز قدرتهم في الوقت نفسه على الحصول على السكن اللائق والخدمات الملائمة داخل المخيمات.

ونظراً إلى أنهم يقيمون في غالبية الأحيان في مناطق فقيرة جداً بالقرب من المجتمع المضيف، يتعين أن يقدم النهج الدعم لهذا المجتمع للمساعدة في تخفيف التوترات المحتملة التي قد تنشأ مع اللاجئين/العائدين/المهاجرين، ودمج نهج إنمائي في الاستجابة لزيادة احتمال استدامة التدخلات.

وستعمل المنظمات المشاركة في الاستجابة أيضاً على تحديد الحلول بما في ذلك إعادة التوطين، والقبول الإنساني، والسبل القانونية البديلة للحماية والصمود، والأشكال التكميلية للحماية مثل السماح بالإقامة المؤقتة القانونية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الظروف السائدة غير مؤاتية حالياً للعودة إلى اليمن، لذا وبانتظار تحديد الحل الدائم الأنسب، سيبذل الجهود لتعزيز اكتفاء اليمنيين الوافدين الذاتي في البلدان المستقبلية.

وفي ضوء تقارير من أشخاص عائدين إلى اليمن، ثمة حاجة إلى نهج شامل لضمان التحركات المدروسة والطوعية وردع أي تحركات قسرية حين تكون الظروف غير مؤاتية للعودة.

بعد المصادقة الرسمية على اقتراحات المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية لاستراتيجية العمل في خليج عدن والبحر الأحمر، وإيلاء تركيز خاص على وضع اليمن، ستعمل المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة معاً من أجل ضمان اتفاق الحكومات على تنفيذ الاستراتيجية. وتشمل الاستراتيجية التعاون والتنسيق مع صناعة الشحن الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والقوات البحرية المشتركة، و EU NAVFOR، والشركاء التنفيذيين والحكومات المعنية في المنطقة لضمان الحماية في البحر وعمليات البحث والإنقاذ في البحر، وتقديم المساعدة في الوقت المناسب وتنفيذ عمليات الإنزال في أماكن آمنة لجميع الأشخاص الذين هم بحاجة في البحر والذين يفرون من اليمن.

يتعين الوصول إلى المستفيدين لتحسين مستوى اطلاعهم على تحركات الأشخاص الذين يفرون من اليمن عن طريق تحسين عملية التسجيل وإجراء دراسات مخصصة.

التحديات الرئيسية في الاستجابة الإقليمية

يطرح **التدفق المتنوع والمعقد** من اليمن تحدياً فريداً على صعيد تلبية احتياجات الأشخاص الفارين من البلاد. يغادر أشخاص من جنسيات مختلفة اليمن لأسباب مختلفة (البحث عن الأمان، العودة إلى بلدان الأصل، إلخ)، ومن الصعب اكتشاف عددهم ومخاوفهم، ما يطرح تحدياً على تصنيف السكان وتحديد احتياجاتهم الفورية المختلفة والطويلة الأجل، بما في ذلك إيجاد الحلول الدائمة. ولذلك، من المهم أن تعتمد الأطراف الفاعلة نهجاً شاملاً من أجل مساعدة الأشخاص الذين لا يتطابقون مع أي فئة محددة. وعلى سبيل المثال، هناك عدد كبير من الأشخاص اليمنيين الذين تُعنى بهم المفوضية ولكنهم لا يريدون أن يتم تسجيلهم كلاجئين في جيبوتي بسبب الظروف الصعبة في مخيم أوبوك. بالإضافة إلى ذلك، جميع الصوماليين العائدين إلى الصومال من اليمن يعتبرون عائدين صوماليين، بغض النظر عما إذا كانوا مسجلين كلاجئين في اليمن.

إن غياب التحركات المنتظمة ولجوء الأفراد إلى القيام برحلات محفوفة بالمخاطر للوصول إلى بر الأمان، سمة رئيسية أخرى تزيد من تعقيد تحركات السكان. فـ EU NAVFOR والقوات البحرية المشتركة موجودتان لمكافحة القرصنة والتهريب، ولكن لا يوجد سياسة مناسبة للبحث/الإنقاذ/الإنزال متفق عليها وملتزم بها من قبل جميع أصحاب المصلحة. واستجابةً للفجوة على صعيد الحماية في البحر، تم تطوير استراتيجية لخليج عدن بقيادة المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وسيتم تزويد الحكومات في المنطقة بالقدرات التشغيلية الضرورية، التي تشمل إجراءات التشغيل الموحدة، وآليات التنسيق على مختلف المستويات، والقدرة على تحليل المخاطر والاتجاهات، والقدرة على التنقل، وعمليات البحث والإنقاذ.

وتطرح إمكانية الوصول إلى المستفيدين تحدياً آخر. من الصعب التواصل مع الوافدين باستمرار نظراً إلى انتشارهم الواسع، وعدم لجوئهم بالضرورة إلى أي وكالة عند وصولهم. وفي الصومال، إن الوضع الأمني في بعض المناطق يصعب الوصول إلى العائدين الذين يرجعون إلى تلك المنطقة، ويعيق القدرة على توفير الحماية والمساعدة. للتصدي لذلك، تم شمل العائدين في مناهج مبتكرة موضوعة للنازحين، ما يساعد على تتبع حركة العائدين إلى المكان الذي يختارونه وتقديم المساعدة لهم عبر الهواتف المحمولة.

إن الوصول إلى المستفيدين لإعلامهم بمخاطر التنقل وتوفير المساعدة والحماية لهم، هو تحدٍ متوقع في سياق تحركات الهجرة المختلطة التي تؤثر على المنطقة.



جيبوتي. يشغل القارب طاقم هندي يتقاضى ما بين \$100 و\$150 للشخص لرحلة باتجاه واحد من عدن في اليمن إلى جيبوتي. © UNHCR/Oualid Khelifi.

الإجازات حتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني

1. ضمان تنقلات آمنة ومنظمة وإنسانية

- جميع المهاجرين واللاجئين الفارين من اليمن تمكنوا من دخول الأراضي؛ وفي بعض البلدان في ظل ظروف محددة.
- حتى تاريخ 17 سبتمبر/أيلول 2015، تم إجلاء 2,040 شخصاً في 14 رحلة إلى إثيوبيا والصومال والسودان؛ وتم إجلاء 1,915 شخصاً على متن قوارب متوجهة إلى جيبوتي؛ وتم نقل 1,943 شخصاً جواً إلى 37 بلداً مختلفاً؛ كما تم نقل 16,950 شخصاً وصلوا إلى الصومال وإثيوبيا وجيبوتي عن طريق البر.

2. توفير الحماية والمساعدة عند الوصول

- منحت حكومات جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان صفة اللجوء بشكل جماعي لطالبي اللجوء اليمنيين.
- أنشئت مراكز استقبال وتسجيل في البلدان المستقبلة كافة وقد تم تحسينها ورفع مستواها.
- تلقي جميع المهاجرين واللاجئين والعائدين المسجلين نوعاً من الوثائق لدى وصولهم.
- تم وضع أنظمة وإجراءات لتحديد ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والقاصرين غير المصحوبين.
- تمت مساعدة 21,980 مهاجرًا وصلوا إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان عبر توفير المأوى لهم، والمياه ومستلزمات الصحة العامة، والمواد غير الغذائية، والمواد الغذائية، والرعاية الصحية، والنقل، والتسجيل، والتوثيق، ومنح إعادة الإدماج.
- أكثر من 10,508 لاجئين مسجلين، و26,282 عائدًا صوماليًا تمت مساعدتهم من خلال توفير الخدمات الأساسية لهم، بما في ذلك المأوى المؤقت والمواد الغذائية والمواد غير الغذائية والرعاية الصحية.

3. تعزيز الشراكات، والتنسيق الإقليمي، وتشجيع الحوار والتعاون

- تأسست القيادة المشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة نظراً لتدفقات الهجرة المختلطة. وعقدت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية ورشة عمل ثانية مشتركة بين الوكالات في 6 نوفمبر/تشرين الثاني في نيروبي بمشاركة مجلس اللاجئين الدانماركي، والمجلس النرويجي للاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، وأمانة الهجرة المختلطة الإقليمية، للتخطيط المشترك للعام 2016.
- تمت توعية عدد من الشركاء على البعد الإقليمي لأزمة اليمن والحاجة إلى تنسيق إقليمي واعتماد مناهج موحدة وقد تم تسهيل ذلك من خلال إنشاء وحدة التنسيق الإقليمية للاجئين.
- إطلاع الجهات المانحة ووسائل الإعلام والشركاء الخارجيين الآخرين بشكل دائم على الوضع في اليمن من خلال التحديثات التشغيلية الأسبوعية.

الجدول على الصفحة التالية هو أول لمحة إقليمية عن الإنجازات مقارنة بإطار عمل الرصد الإقليمي (أنظر الملحق 4، صفحة 71). تشمل اللوحة التقدم المحرز في جيبوتي وإثيوبيا والصومال. وحيثما كان ذلك مناسباً، تم إدراج الأنشطة الإقليمية لمكتب المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين، والمفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة. وسيتم نشر وثيقة إضافية تعرض الإنجازات بحسب البلد وأهداف عام 2016 في المستقبل.

بالنسبة إلى بعض المؤشرات، تم تحديد سلسلة إنجازات للإشارة إلى ترتيب الإنجازات بين البلدان المذكورة.

المؤشر	الإنجاز الإقليمي* حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2015
الهدف الاستراتيجي الإقليمي الأول	
مؤشر التأثير: مدى شمل قانون الهجرة والسياسة ضمانات الحماية	<p>للوافدين اليمنيين %34 - %98</p> <p>للاجئين العائدين الصوماليين %20 - %98</p> <p>للعائدين الوطنيين %85 - %98</p> <p>للجنسيات الأخرى %34 - %98</p>
مؤشر النتيجة: عدد تدخلات حشد الدعم والأحداث وورشات العمل والندوات التي نُظمت	74
الهدف الاستراتيجي الإقليمي الثاني	
مؤشر التأثير: نسبة الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية والمسجلين على أساس فردي بحسب نوع الجنس والعمر والموقع والتنوع.	53%
مؤشر التأثير: مدى ملاءمة ترتيبات الاستقبال لمساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تعنى بهم المفوضية	<p>للوافدين اليمنيين %66 - %85</p> <p>للاجئين العائدين الصوماليين %0 - %80</p> <p>للعائدين الوطنيين %65 - %80</p> <p>للجنسيات الأخرى %66 - %80</p>
مؤشر النتيجة: نسبة الأشخاص الضعفاء ذوي الاحتياجات الخاصة الذين حصلوا على دعم مادي و/أو نفسي واجتماعي (الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة يشملون فقط: الناجون من الاستغلال والتعذيب والاتجار والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس؛ والقاصرون غير المصحوبين)	66%
مؤشر النتيجة: نسبة الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية الذين حصلوا على مساعدات نقدية/قسائم للعيش	59%
الهدف الاستراتيجي الإقليمي الثالث	
مؤشر النتيجة: عدد دراسات النوايا التي أُجريت بعد الوصول (ليس التسجيل)	0
مؤشر النتيجة: عدد قرارات الهيئات الإدارية أو القضائية التي تؤدي إلى استعادة أرض أو مسكن أو ممتلكات أو وثائق للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية	0
مؤشر النتيجة: عدد مشاريع التنمية التي يستفيد منها الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية	7
مؤشر النتيجة: عدد التقييمات/البرامج المشتركة التي شاركت فيها المفوضية مع الجهات الفاعلة الإنمائية	7
الهدف الاستراتيجي الإقليمي الرابع	
مؤشر التأثير: مدى تعاون الدول مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة في معالجة المخاوف المرتبطة بالحماية وتلبية الاحتياجات الإنسانية	57% - %80
مؤشر التأثير: مدى فعالية التعاون بين الشركاء	60% - %90
مؤشر النتيجة: عدد المعلومات حول المنتج التي تم تبادلها مع الشركاء	123
مؤشر النتيجة: شراكات حول قضايا الهجرة مع الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والإقليمي (نعم/كلا)	نعم لجيبوتي وإثيوبيا والصومال

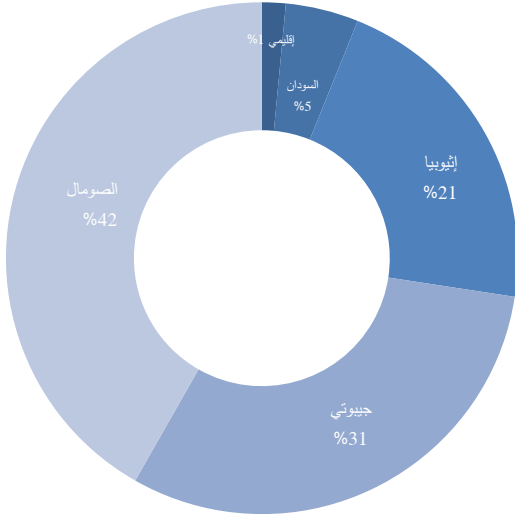
*إنجاز مشترك في جيبوتي وإثيوبيا والصومال

متطلبات الميزانية (بالدولار الأميركي)

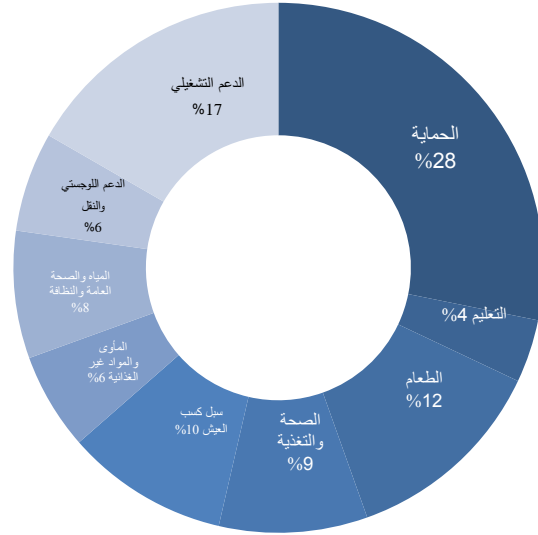
94,130,731 (يناير/كانون الثاني-ديسمبر/كانون الأول 2016)

المجموع:

المتطلبات بحسب البلد



المتطلبات بحسب القطاع



المنظمات المشاركة في الاستجابة

المنظمة	المجموع بالدولار الأميركي
مجلس اللاجئين الدانماركي	4,903,000
المنظمة الدولية للهجرة	24,060,644
المجلس النرويجي للاجئين	4,257,020
أنقذوا الأطفال الدولية	1,555,744
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	2,635,063
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	44,094,750
صندوق الأمم المتحدة للسكان	1,950,000
برنامج الأغذية العالمي	8,849,560
منظمة الصحة العالمية	1,824,950
المجموع	94,130,731

بينما تشارك 9 وكالات في هذا النداء، يساهم 48 شريكاً في توفير الحماية والمساعدة للاجئين والمهاجرين والعائدين الفارين من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان.

التنسيق

بعد إعلان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 1 يوليو/تموز 2015 عن حالة طوارئ إنسانية من المستوى الثالث في اليمن لفترة ستة أشهر، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الوضع في اليمن هو حالة طارئة داخلية من المستوى الثالث وفقاً لسياسة المفوضية حول تفعيل الاستجابة لحالات الطوارئ والقيادة والمساءلة، وعيّنت منسقاً إقليمياً لشؤون اللاجئين من المفوضية يعنى بالوضع في اليمن. وأعلنت المنظمة الدولية للهجرة حالة طوارئ داخلية من المستوى الثالث في مايو/أيار 2015 وعيّنت منسقاً لحالات الهجرة الطارئة، وقامت بتفعيل تدفق الموظفين وآلية تمويل حالات الهجرة الطارئة.

يعمل المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين عن كثب مع المنظمة الدولية للهجرة، ووكالات إنسانية أخرى، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لأزمة اليمن لتعزيز دور المفوضية في القيادة والتنسيق لاستجابة اللاجئين وتحقيق أقصى قدر من التعاون والتآزر مع شركاء آخرين على المستوى الإقليمي، بما في ذلك أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية ومقرها نيروبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وستقوم المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة بالعمل بشكل وثيق مع منسق الشؤون الإنسانية في اليمن وأصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين الآخرين لا سيما في منطقة الخليج، وذلك لضمان استجابة منسقة للأشخاص الفارين من اليمن إلى القرن الإفريقي.

وفي 18 و19 أغسطس/آب، عقدت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ورشة عمل مشتركة بين الوكالات لمناقشة سيناريوهات التخطيط ووضع معايير تخطيط الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والمهاجرين. وتلا ورشة العمل الإطلاق المشترك للخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والمهاجرين في نيروبي في 5 أكتوبر/تشرين الأول وفي الرياض في 7 أكتوبر/تشرين الأول. علاوةً على ذلك، تم تنظيم ورشة عمل مشتركة بين الوكالات في 6 نوفمبر/تشرين الثاني لمناقشة استراتيجية خليج عدن، وتحديد فجوات الحماية ومعالجتها، والتخطيط للخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والمهاجرين لعام 2016. وستكون هذه المنصات بمثابة بداية عملية مستمرة لزيادة التنسيق بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة والوكالات المعنية الأخرى.

واستراتيجية خليج عدن المشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة تصف عناصر نهج إقليمي شامل لإشراك السلطات في بلدان المصدر والعبور والمقصد، والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، في جهد مشترك لضمان حماية الأشخاص المتنقلين كجزء من تدفقات مختلطة للسكان من اليمن، وإليه، وأو عبوره. وتستند الاستراتيجية إلى أهداف الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والمهاجرين للبلدان المتضررة من وضع اليمن. تم التطرق إلى آليات التنسيق على المستوى القطري في كل فصل خاص بكل بلد.